هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

الوحدة الثانية

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

مخطط الورشة

01 تعريفات ذات صلة
10 دقائق

02 مفهوم المحتوى المحلي
10 دقائق

03 مدخل لآليات المحتوى المحلي
10 دقائق

04 آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني
10 دقائق

05 تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني
10 دقائق

06 الغرامات
10 دقائق

07 أمثلة تطبيقية
10 دقائق

08 روابط ذات علاقة
10 دقائق

01

تعريفات ذات صلة

تعريفات

تعريفات عامة

الجهة الحكومية	الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.
اللجنة	اللجنة المشكَّلة وفقًا للمادة (الثامنة والثمانين) من النظام، المعنية بالنظر في مخالفات المتنافسين والمتعاقد معهم وفقًا لأحكام النظام والعقود المبرمة معهم.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
القائمة الإلزامية	قائمة بالمنتجات الوطنية تصدرها الهيئة وتحدثها بشكل دوري.
اللائحة	لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.

تعريفات

تعريفات عامة

المنتج الوطني	كل منتج أُنتِج في المملكة، بما في ذلك جميع المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية؛ سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.
المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية	المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.
العقود المختلطة	العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى.
حصة المنتجات الوطنية	نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يتعهد المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا يدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية.
العقود المجزأة	العقود المجزأة هي العقود التي يمكن للجهة الحكومية أن تقوم بترسية بند أو أكثر على متنافس وبنود أخرى على متنافسين آخرين.
العقود غير المجزأة	هي العقود التي يتم فيها ترسية جميع البنود من قبل الجهة الحكومية على متنافس واحد فقط.

02

مفهوم المحتوى المحلي

مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما المحتوى المحلي؟

» هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

01 الأصول

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

02 القوى العاملة

- الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

03 السلع والخدمات

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

04 التقنية ونحوها

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

التاريخ: 0/00/0000م
رقم الشهادة: Mxxxxx

LC المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي
Local content certification

تشهد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن نسبة المحتوى المحلي لـ[xxxxxxx] سجل تجاري رقم (xxxxxxx)، للسنة المالية المنتهية بتاريخ-/-/-202م تبلغ x.xxx %.
تمثل درجة الإيراد من الصادرات x.xx%.

صلاحية هذه الشهادة 19 شهراً من نهاية السنة المالية المذكورة أعلاه.

The Local Content & Government Procurement Authority certifies that the Local Content Score for [xxx] Commercial Registration No. (xxxxxxx)
for the year ended -/-/202-, is xx.x%.
The Export Revenue Score is x.xx%.

The validity of this certificate is 19 months from the **above** mentioned year ended.

تنويه:
تم إصدار هذه الشهادة بحسب الإجراءات المتبعة لدى الهيئة بناء على الإفصاح المقدم من المنشأة والتقرير الصادر من مكتب المراجعة المعتمد دون أدنى مسؤولية على الهيئة.
هذه الوثيقة مرسلة عبر البريد الإلكتروني/النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع

Note:
This certificate was issued according to the procedures followed by the Authority and based on the disclosure submitted by the entity and the report issued by the approved audit firm, without holding LCGPA minimally responsible.
This certificate is sent via electronic mail / automated system and it does not require a signature.

يمكنك التحقق من صحة البيانات الواردة في الشهادة أعلاه من خلال الرابط التالي URL أو من خلال مسح الرمز الرباعي أعلاه

You can validate the information in this certificate via the following link URL or by scanning the above QR code

تعريف الشهادة

هي نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأة للسنة المالية المستهدفة محل القياس بناء على القوائم المالية لدى المنشأة؛ الأمر الذي يتيح لها معرفة الوضع الراهن للمحتوى المحلي.

مدة صلاحية الشهادة

تسري صلاحية شهادة المحتوى المحلي لمدة 19 شهرًا من تاريخ القوائم المالية محل القياس.

المحتوى المحلي

معادلة حساب نسبة المحتوى المحلي

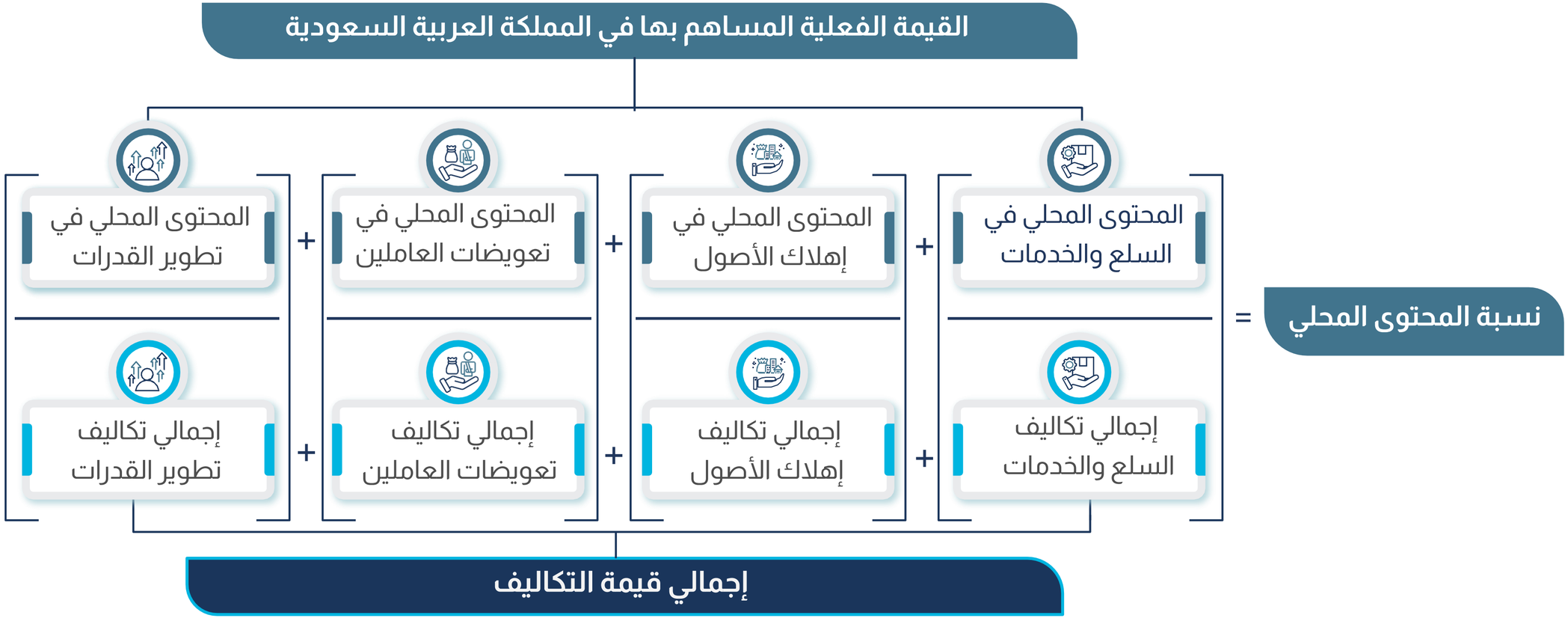

03

مدخل لآليات المحتوى المحلي

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

- اللائحة التنفيذية.
- لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
- لائحة تنظيم تعارض المصالح بشأن تطبيق أحكام النظام واللائحة.
- لائحة تنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق أحكام النظام واللائحة.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي

عن اللائحة

صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 245، وتاريخ 1441/3/29هـ، الموافق 26 /11 / 2019م.

الهدف

تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات إلى وضع قواعد وإجراءات، وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في المشتريات الحكومية على أن تُطبّق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية*.

* المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمرة والتشغيل الخاصة بالتسليح.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات (المادة الرابعة)

على الجهة الحكومية عند طرحها لأعمالها ومشترياتها القيام بالآتي:

1. الالتزام بالقائمة الإلزامية وفقًا لأحكام المادتين (السابعة) و(التاسعة) من اللائحة.

2. منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تفضيلاً سعريًّا، وذلك بافتراض أسعار عروض المنشآت الأخرى أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك في جميع العقود -عدا عقود التوريد- التي لا تندرج ضمن نطاق العقد العالي القيمة.

3. اعتماد آليات المحتوى المحلي التالية، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة:

- أ- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الأول) من الباب (الثاني) من اللائـــــــحة.
- ب- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثاني) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- ج- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثالث) من الباب (الثاني) من اللائحـة.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي، فقد تضمنت أربع آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:

<table>
<tr><td></td><td colspan="4">إجمالي المنافسات الحكومية</td></tr>
<tr><td>طبيعة المنافسة</td><td colspan="2">منافسات التوريد</td><td colspan="2">منافسات الأعمال والخدمات</td></tr>
<tr><td>النطاق السعري</td><td colspan="2">جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية القيمة وغير عالية القيمة)</td><td>عالية القيمة</td><td>غير عالية القيمة</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الأحكام والآليات المنطبقة</td><td colspan="4">القائمة الإلزامية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني</td><td>آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي</td><td rowspan="2">المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية</td></tr>
<tr><td>آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي</td></tr>
</table>

- آليات المحتوى المحلي.
- تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

آليات تفضيل المحتوى المحلي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية	تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية أفضلية في السعر بنسبة 10%.	تطبق: في جميع أنواع العقود -ما عدا عقود التوريد- التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.
القائمة الإلزامية	تهدف هذه الأحكام إلى تمكين الصناعات والخدمات الوطنية القائمة، التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية بشكل كامل؛ حيث يُلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين وطنيين .	تطبق: في جميع العقود؛ سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشتمل نطاق عملها على المنتجات والخدمات المدرجة في القائمة.
التفضيل السعري للمنتج الوطني	تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10% على نظيرتها من المنتجات الأجنبية، وتتفاوت هذه النسبة بشكل تناسبي حسب حصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض.	تطبق: هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.
وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	• تهدف هذه الآلية لتخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض. • تحث هذه الآلية المتنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنهما عوامل مهمة في ترسية المنافسة.	تطبق: في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد. *باستثناء ما ورد في المادة الثامنة عشر من لائحة تفضيل المحتوى المحلي
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	•تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى المشروع . •توجب هذه الآلية على المتنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي (من خلال التزام المتنافس بالنسبة المستهدفة)؛ وبناءً عليه يُضمَّن ذلك في التقييم المالي وفقًا للمعادلة الحسابية التي تحدد العرض الأفضل.	تطبق: في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد للمشاريع التي حُدِّدت بالاتفاق بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهة الطارحة.

04

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية على نظيرها من المنتجات الأجنبية.

نطاق التطبيق

تُطبق على المنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية في جميع العقود.

آلية التطبيق

- يمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعريًّا؛ وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض. وتجوز زيادة نسبة الأفضلية باتفاق الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في عقود التوريد التي تبرم من قبل الجهة الحكومية.

05

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

رحلة المشتريات الحكومية

01

إنشاء / طرح الكراسة

- إنشاء الكراسة عبر منصة اعتماد.
- تضمين متطلبات المحتوى المحلي بالكراسة "في حال الانطباق".
- عكس ملاحظات هيئة المحتوى المحلي على الكراسة "إن وجدت".

02

03

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

رحلة المشتريات الحكومية

01

02

التقييم

- إجراء التحليل والتقييم الفني للمتنافسين.
- تطبيق آليات المحتوى المحلي المضمنة في كراسة الشروط والمواصفات في مرحلة التقييم المالي .

03

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

رحلة المشتريات الحكومية

01

02

03

التنفيذ / الإغلاق

- تسليم تقرير حصة المنتجات الوطنية لعقود التوريد.
- تسليم تقارير القائمة الإلزامية "في حال الانطباق".
- التحقق من الالتزام بمنتجات القائمة الإلزامية عند استلام بنود التوريد "في حال الانطباق".

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

(النصوص النظامية)

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

القسم	اسم القسم	النصوص المطلوبة
2	المحتوى المحلي	يتم التأكد من وجود النص التالي "يجب على المتنافسين الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. والشركات المدرجة في السوق المالية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 1441/03/29هـ".
5	معايير تقييم العروض	يُمنح المنتج الوطني –غير المدرج ضمن القائمة الإلزامية- تفضيل سعري بافتراض سعر المنتج الأجنبي أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، كما تُمنح المنتجات الخاضعة للتفضيل السعري الإضافي -إن وجدت- أفضلية سعرية بحسب ما هو مقرر لها.
7	جدول الكميات والأسعار	يجب تحديد منتجات القائمة الإلزامية ووضع الكود الإنشائي لكل بند، وفي حال كان البند عامًّا يجب الكتابة داخل البند (مع مراعاة الالتزام بجميع منتجات القائمة الإلزامية). ويجب تعديل حقل أي منتج من المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية إلى "نعم" في جميع جداول الكميات، وذلك من خلال الذهاب الى الجدول المعني واختيار أيقونة التعديل للمنتج المدرج بالقائمة الإلزامية، واختيار "نعم" في خانة "منتج مـن القائمـة الإلزاميـة" وبعد ذلك اختيار الرمز الإنشائي الصحيح من القائمة المنسدلة.
9	متطلبات المحتوى المحلي	- في حال اشتمال المنافسة على منتجات وطنية غير مدرجة في القائمة الإلزامية فتطبق الشروط التالية: أ. يُمنح المنتج الوطني –غير المدرج ضمن القائمة الإلزامية- تفضيل سعري بافتراض سعر المنتج الأجنبي أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، كما تُمنح المنتجات الخاضعة للتفضيل السعري الإضافي -إن وجدت- أفضلية سعرية بحسب ما هو مقرر لها.

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

(النصوص النظامية)

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

القسم	اسم القسم	النصوص المطلوبة
9	متطلبات المحتوى المحلي	ب. يلتزم مقدم العرض في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتملة على بنود توريد بأن يضمن في عرضه حصة المنتجات الوطنية كما يلتزم بتضمين جدول الكميات ما إذا كانت المنتجات الموردة وطنية أو أجنبية، وفي حال لم يتضمن العرض على حصة المنتجات الوطنية وبيان ما إذا كانت المنتجات وطنية أو أجنبية في جدول الكميات، فسيتم اعتبار المنتجات منتجات أجنبية ولا تخضع للتفضيل السعري أثناء تقييم العروض. علماً بأن حصة المنتجات الوطنية تعرف بأنها نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا يدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية. ج. إذا لم يلتزم المتعاقد -في نهاية العقد- بالوفاء بحصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن عرضه، فسيتم تضمين ذلك في تقييم أداء المتعاقد وسيكون معرضاً للغرامات والعقوبات وفقاً لما هو وارد في الملحق الخاص بآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني. د. لغرض تطبيق الغرامات والعقوبات فإن العبرة تكون بحصة المنتجات الوطنية. هـ. عند فتح العرض سيتم مطابقة حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض ومقارنتها بجداول الكميات والأسعار المقدمة من المتنافس في ذات العرض. وفي حال وجد اختلاف بينهما، فسيتم الأخذ بالحصة الأقل بحيث تكون هذه الحصة هي التي يُعتد بها عند إعطاء الأفضلية للمنتج الوطني أو تقييم التزام المتعاقد.

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

الملحقات

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

التفضيل السعري للمنتج الوطني

تُضاف النصوص التالية في خانة "الملحقات" في قسم المواصفات والشروط المطلوبة، مع التأكد من أن ملفاتها ملحقة ضمن ملفات ملحقات الكراسة، وتُضاف من خلال رفعها عبر أيقونة "ملفات داعمة":

ملحق (1): الشروط والأحكام لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

ملحق (2): القائمة الإلزامية (في الحالات المؤكدة وتُحذَف في حالة عدم انطباقها).

المشاركة الاقتصادية

(في حال الانطباق)

تُضاف النصوص التالية في انطباق المشاركة الاقتصادية.

تُضاف النصوص التالية في خانة "الملحقات" في قسم المواصفات والشروط المطلوبة، مع التأكد من أن ملفاتها ملحقة ضمن ملفات ملحقات الكراسة، وتُضاف من خلال رفعها عبر أيقونة "ملفات داعمة":

ملحق (1): سياسة المشاركة الاقتصادية (في حال الانطباق).

ملحق (2): نموذج تعهد سياسة المشاركة الاقتصادية (في حال الانطباق).

الاتفاقيات الإطارية

تُضاف النصوص التالية في خانة "الملحقات" في قسم المواصفات والشروط المطلوبة، مع التأكد من أن ملفاتها ملحقة ضمن ملفات ملحقات الكراسة، وتُضاف من خلال رفعها عبر أيقونة "ملفات داعمة":

ملحق (1): شروط وأحكام الاتفاقيات الإطارية (آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني).

ملحق (2): القائمة الإلزامية (في الحالات المؤكدة وتُحذَف في حالة عدم انطباقها).

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

حصة المنتجات الوطنية

01

02

رحلة المشتريات الحكومية

التقييم

03

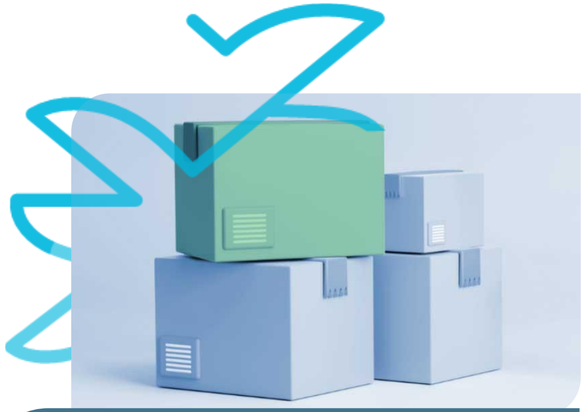

حصة المنتجات الوطنية

نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا تدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية.

يجب على المتنافس أن يلتزم في منافسات عقود التوريد بأن يُضمِّن في عرضه حصة المنتجات الوطنية. كما يلتزم بأن يوضح في جدول الكميات ما إذا كانت المنتجات الموردة محلية أو أجنبية. وفي حال لم يلتزم المتنافس بتضمين المتطلبات في عرضه فستُعدّ المنتجات أجنبية ولا تخضع للتفضيل السعري.

في المنافسات القابلة للتجزئة: يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية معادلة للمنتج الوطني 100%.

في المنافسات غير المجزأة: تُحتسَب حصة المنتجات الوطنية وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{حصة المنتجات الوطنية} = \frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}$$

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

آلية تقييم العروض

01

02

رحلة المشتريات الحكومية

التقييم

03

تُراجَع حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض، وتُقارَن بجداول الكميات والأسعار الواردة في العرض. فإذا وجد اختلاف بين حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض وحصة المنتجات الوطنية التي احتُسِبت فسيُؤخَذ بالحصة الأقل؛ بحيث تكون هذه الحصة هي التي يعتد بها عند إعطاء الأفضلية أو تقييم التزام المتعاقد.

تقارِن الجهة الحكومية في منافسات عقود التوريد بين حصص المنتجات الوطنية لكل متنافس، وتكون العبرة في التقييم المالي بقيمة العرض المعدلة وفقًا للمعادلة الموضحة أدناه، ويجوز تعديل نسبة التفضيل الواردة في المعادلة في حال زيادة نسبة التفضيل السعري.

قيمة العرض المعدلة = سعر العرض (بالريال) + 10% x سعر العرض (بالريال) -1) x حصة المنتجات الوطنية)

في حال اشتملت المنافسة على منتجات مدرجة ضمن القائمة الإلزامية ومنتجات غير مدرجة ضمن القائمة الإلزامية، فإن سعر العرض يعبر عن قيمة المنتجات غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية، وتضاف قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية على قيمة العرض المعدلة بعد احتسابها.

*يقصد بسعر العرض: إجمالي قيمة العرض في حال كانت المنافسة غير قابلة للتجزئة، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة فيُعتبَر سعر البند.

*الجهة الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد

01

02

03

رحلة المشتريات الحكومية

التنفيذ / الإغلاق

- يُسلَّم تقرير الالتزام وفق النموذج المخصص في موقع الهيئة.
- يُعبِّئ المتعاقد النموذج خلال 30 يومًا من نهاية العقد.
- على الجهة الحكومية مراجعة النموذج واعتماده خلال 10 أيام من استلام التقرير من المتعاقد.
- على الجهة الحكومية مشاركة نسخة من هذا التقرير مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية فور اعتماده، مع التحقق من اكتمال البيانات.

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد

اسم الجهة الحكومية المتعاقد معها	يجب تعبئة هذه الخلية
اسم العقد	يجب تعبئة هذه الخلية
الرقم المرجعي للعقد	يجب تعبئة هذه الخلية
قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (بمستند قيمة المنتجات الوطنية) الواردة ضمن الخطة الإنتاجية	يجب تعبئة هذه الخلية
إجمالي قيمة العرض بعقود قيمة المنتجات الوطنية الواردة ضمن الخطة الإنتاجية	يجب تعبئة هذه الخلية
إجمالي قيمة بنود الخطة الإنتاجية	يجب تعبئة هذه الخلية
اسم المتعاقد	يجب تعبئة هذه الخلية
تاريخ بداية العقد (يوم-شهر-سنة)	يجب تعبئة هذه الخلية
تاريخ تسليم التقرير للجهة الحكومية من قبل المتعاقد (يوم-شهر-سنة)	يجب تعبئة هذه الخلية

الرقم المرجعي لعقد التقرير؟	يجب تعبئة هذه الخلية
اسم المسؤول عن اعتماد التقرير من الجهة الحكومية	يجب تعبئة هذه الخلية

يجب تسليم التقرير بشكل مكتمل وعدم ترك أي عامود فارغ

اسم المنتج (يجب ذكر جميع المنتجات التي تم توريدها للعقد) (يجب ذكر جميع المنتجات الموردة أو التي ستورد للعقد حتى نهاية العقد حتى يتم تطبيق الخطة الإنتاجية)	رقم حصة العقد (المتبقي من الخطة الإنتاجية حتى نهاية العقد)	بند العقد (رقم أو رمز أو وصف)	القيمة الإجمالية للمنتجات الموردة (ريال سعودي)	هل المنتج سيتم تصنيعه في المملكة (نعم/لا)	هل المنتج يمكن توريده من مصنع يوفر نسبة محتوى محلي (نعم/لا)	هل المنتج يمكن توريده من مصنع يوفر نسبة محتوى محلي (نعم/لا)	نوع الخطة الإنتاجية	تاريخ ووقت بدء المنتج الوطني أو المستند (إن وجد) توريد وتركيب أو استلام منتج أو خدمة الإنتاجية	في حال كان البند يمكن تصنيعه محليًا، هل المصنع الذي سيتم التوريد منه مدرج ضمن المصنع المحلي؟	اسم المورد / اسم المصنع	الخطة المتبقية	الملاحظات

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

متابعة الالتزام

01

02

03

رحلة المشتريات الحكومية

التنفيذ / الإغلاق

تقديم التقرير

يجب على المتعاقد أن يزود الجهة الحكومية بتقرير نهائي خلال 30 يومًا من نهاية العقد يتضمن ما يثبت أن المنتجات وطنية، ويتضمن حصة المنتجات الوطنية الفعلية.

اعتماد التقرير

تقوم الجهة الحكومية بمراجعة التقرير خلال 10 أيام عمل من استلام التقرير للموافقة عليه. وفي حال لم يتم ذلك خلال هذه المدة عدت الجهة الحكومية موافقة على ما قدمه المتعاقد.

يجب على الجهة الحكومية تزويد الهيئة بنسخة من التقرير النهائي المعتمد.

تضمين ومتابعة آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

طرق إثبات وطنية المنتج

تعريف المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

من طرق إثبات وطنية المنتج

01

شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة؛ موضحًا فيها أن منشأ المنتج وطني.

02

إقرار خطي من المصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

03

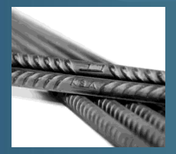

دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتـــــها، وتكون الدلالة حفرًا، أو حياكة، أو طباعة، أو كبسًا وفقًا لطبيعة المنتج، والضابط فيها هو أن تترك أثرًا عند الإزالة.

04

شهادة "صنع في السعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

05

علامة "تقنية سعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.

06

سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر، وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

07

أن يكون المنتج مستوفيًا لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الوطنية المصنعة خارج المناطق الحرة، وفقًا للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وقواعد المنشأ الوطنية وفقًا لشهادة تصدر من جهة ذات اختصاص.

08

شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهة ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.

06

الغرامات

الغرامات

غرامات عدم الالتزام

تقوم الجهة الحكومية بتقييم أداء المتعاقد في التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد، وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين.

نطاق التطبيق	يتم إيقاع الغرامات الواردة أدناه في حال	الغرامة
غير مباشر	عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية أو مقاوليه من الباطن بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات.	غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصَّر فيها المتعاقد.

في حال تكرار تجاوز نسبة الفارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية لأكثر من 25 نقطة مئوية لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات تقوم الهيئة بالرفع إلى اللجنة المشكلة بقرار من الوزير وفقًا للمادة 88 من النظام .

مباشر	عدم تسليم التقرير النهائي خلال 30 يومًا من نهاية العقد.	غرامة مالية مقدارها 30% من قيمة البنود التي تحصل فيها المتعاقد على تفضيل سعري، بالإضافة إلى قيام الجهة الحكومية بالرفع إلى اللجنة.
مباشر	وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية.	غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصَّر فيها المتعاقد.
مباشر	وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية بما يعادل 50 نقطة مئوية فأكثر.	غرامة مالية قدرها 30% من قيمة المشتريات التي قصَّر فيها المتعاقد، بالإضافة إلى قيام الجهة الحكومية بالرفع إلى اللجنة.

07

أمثلة تطبيقية

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.
- أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
4 ملايين.

بيانات المتنافسين

قُدّم عرضان للمنافسة، كما في الجدول أدناه:

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المتنافس الأول		المتنافس الثاني	
ورق ملاحظات	80,000 ريال	منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني
دباسات	150,000 ريال	منتج أجنبي	160,000 ريال	منتج وطني

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المتنافس الأول		المتنافس الثاني	
ورق ملاحظات	80,000 ريال	منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني

بذلك يكون المتنافس (المتنافس الثاني) صاحب العرض الفائز للبند الأول (ورق ملاحظات ملون).

التقييم في البند الأول

ورق ملاحظات

تتم الترسية على العرض الأقل سعرًا، بين المتنافسين، نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من كلا المتنافسين هي منتجات وطنية.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

التقييم في البند الثاني

دباسات

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المتنافس الأول		المتنافس الثاني	
دباسات	150,000 ريال	منتج أجنبي	160,000 ريال	منتج وطني

علمًا بأنه في المنافسات القابلة للتجزئة، يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 100% للمنتج الوطني، واعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 0% للمنتج الأجنبي.

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (1) = (150,000) + (150,000 x %10) x (0 – 1) = 165,000 ريال

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (2) = (160,000) + (160,000 x %10) x (1 – 1) = 160,000 ريال

قيمت لجنة فحص العروض في جهة حكومية المتنافسين من خلال مقارنة سعر العرض المعدل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدل للمتنافس رقم (2). وتمت ترسية على (المتنافس الثاني) صاحب العرض المعدّل الأقل سعرًا.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة غير مجزأة)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.
- أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
255 ألف ريال.

بيانات المتنافسين

القائمة الإلزامية	بنود المنافسة	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
✓	شريط لاصق	50,000 ريال منتج وطني	50,000 ريال منتج وطني	55,000 ريال منتج أجنبي
✗	آلة تمزيق الورق	50,000 ريال منتج وطني	53,000 ريال منتج وطني	58,000 ريال منتج وطني
✗	دباسات	150,000 ريال منتج أجنبي	160,000 ريال منتج وطني	165,000 ريال منتج وطني
	قيمة العرض	250,000 ريال	263,000 ريال	278,000 ريال

* الشريط اللاصق من المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية؛ لذا لا يُحسب من حصة المنتجات الوطنية.

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بند الشريط اللاصق؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد فنيًّا من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة غير مجزأة)

طُبِّقت معادلة التفضيل السعري في مرحلة التقييم المالي

حصة المنتجات الوطنية = قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية / إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية

قيمة العرض المعدّلة = سعر العرض (بالريال) + (10% x سعر العرض (بالريال) (x1 حصة المنتجات الوطنية)

العرض النهائي = قيمة العرض المعدلة + قيمة بنود القائمة الإلزامية.

	المتنافس الأول	المتنافس الثاني
سعر العرض (دون القائمة الإلزامية)	200,000 ريال	213,000 ريال
قيمة بنود القائمة الإلزامية	50,000	50,000
حصة المنتجات الوطنية	$\frac{50,000}{200,000}$ = 25%	$\frac{213,000}{213,000}$ = 100%
قيمة العرض المعدل	215,000 = (1 - 0.25) (200,000* 10%) + 200,000	213,000 = (1-1) (213,000* 10%) + 213,000
العرض النهائي	265,000 = 50,000 + 215,000	263,000 = 50,000 + 213,000

بمقارنة سعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (2) تمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعرًا بعد تعديل قيمة العرض.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة غير مجزأة)

سلَّم المتعاقد التقرير النهائي للجهة الحكومية متضمنًا حصة المنتجات الوطنية الفعلية، ولاحظ منسوبو الجهة أن حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها تختلف عن حصة المنتجات الوطنية الفعلية.

التقرير النهائي للمتعاقد

البند	قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض	قيمة المنتجات الوطنية الفعلية	حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	حصة المنتجات الوطنية الفعلية
آلة تمزيق الورق	50,000 ريال	50,000 ريال	50,000 ريال / 50,000 ريال = 100%	50,000 ريال / 50,000 ريال = 100%
دباسات	163,000 ريال	130,000 ريال	163,000 ريال / 163,000 ريال = 100%	130,000 ريال / 163,000 ريال = 84%
الإجمالي	213,000 ريال	180,000 ريال		

01

تقييم أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد، وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين، وتطبيق الغرامات الواردة أدناه.

02

يتم إيقاع غرامة مالية على المتعاقد بسبب وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية؛ وذلك وفقًا للمعادلة الواردة:

الغرامة المالية = قيمة العقد × 30% × (حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها - حصة المنتجات الوطنية الفعلية)

ملاحظة: يستثنى من قيمة العقد إجمالي قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة غير مجزأة)

تم إيقاع غرامة مالية على المتعاقد بسبب وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وبين حصة المنتجات الوطنية الفعلية، وحُسِبت الغرامة المالية وفقًا للمعادلة التالية:

الغرامة المالية = قيمة العقد × 30% × (حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها - حصة المنتجات الوطنية الفعلية)

ملاحظة: يستثنى من قيمة العقد إجمالي قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية.

الغرامة المالية = 213,000 × 30% × (100%- 84%) = 10,224 ريال

08

روابط ذات علاقة

روابط ذات علاقة

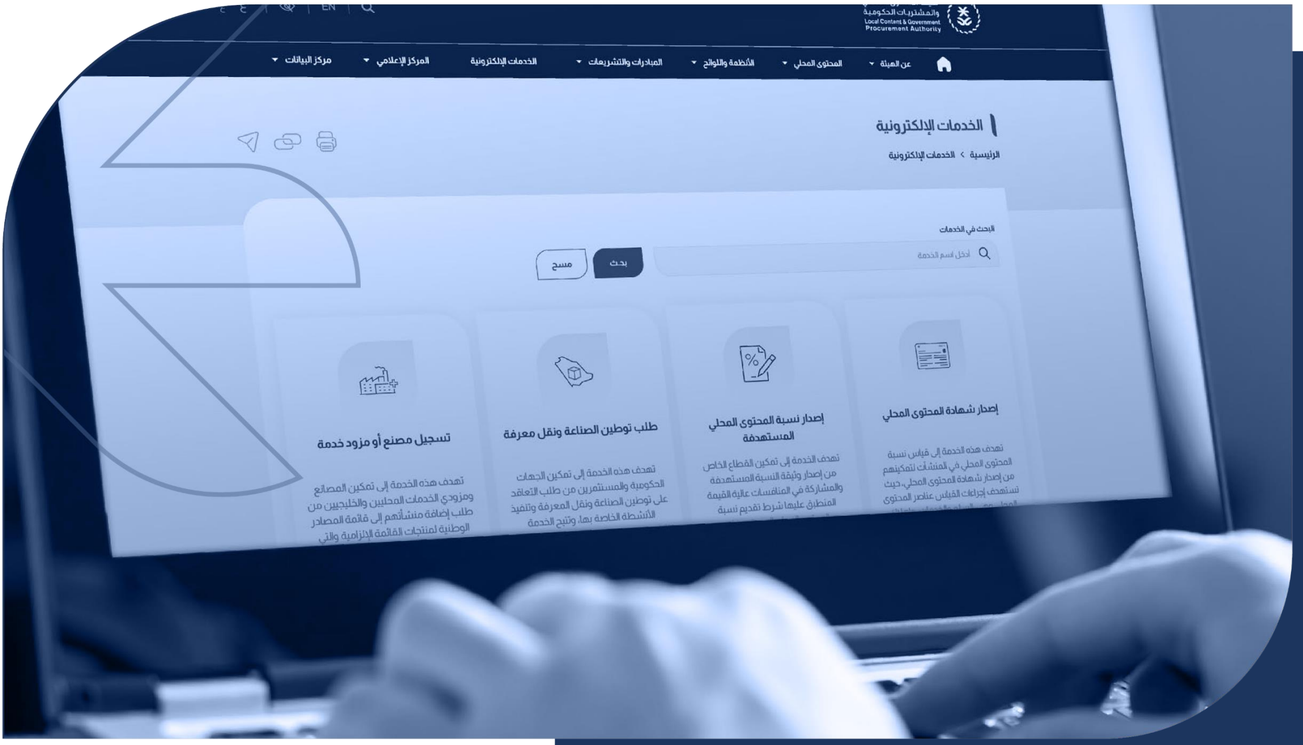

نموذج التقرير النهائي

التعليمات الخاصة بتسليم المنتج الوطني

اخلاء مسؤولية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أعمال ومشتريات الشركات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعًا قانونيًا، أو رسميًا ملزمًا.
- تُعد الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد لتنفيذ آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تنويه: لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، وفي كل الأحوال يجب الرجوع إلى الجهات المختصة، قبل اتخاذ أي إجراء بناءً على ماورد فيها.

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

شكرًا لكم..

LCGPA_SA LCGPA

cc@lcgpa.gov.sa 19915

Lcgpa.gov.sa